

تقييم مخاطر عقد المرابحة

مصطفى الحشولوفي

أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-عين السبع جامعة الحسن الثاني-الدار البيضاء

فارس حمزة

أستاذ بكلية المتعددة التخصصات- تطوان جامعة عبد الملك السعدي

Abstract :

Murabaha is considered one of the most important contracts using by Islamic banks where the proportion of the transactions of some Islamic banks exceeds 90% sometime and they achieve the profit, but this contract has a several risks where the most popular is the market risk. As is well known, the value of the profit margin realized by this contract is determined by the Islamic banks, depending on the interest rate index, that makes Murabaha contract linked to the interest rate. Then the market risk of interest rate risk affects the profit margin of Murabaha contract and produces a market risk for Murabaha contract.

In this context, we present in this paper an approach to evaluate the market risk for the Murabaha contract.

Keywords:

Contract of Murabaha, Profit Margin, Islamic banks, Interest Rate, Market Risk

يعد عقد المرابحة من أكثر المنتجات الإسلامية تسويقاً من طرف الأبنك الإسلامية حيث يوفر لها عائداً أو هامش ربح معروفاً ومضموناً نسبياً رغم قلة الجهود والتكاليف التي تبذلها. ويعتبر هذا العقد بديلاً عن التعامل بالقرض الربوي مع الأبنك التقليدية.

ملخص:

يعتبر عقد المرابحة من بين أهم العقود رواجاً من طرف الأبنك الإسلامية حيث تصل نسبة تعاملات بعض الأبنك الإسلامية بهذا العقد إلى 90% وذلك لما يحققه من ربح، إلا أن هذا العقد يمكن أن يعرف عدة مخاطر من أبرزها المخاطر السوقية. وكما هو معلوم فإن قيمة هامش الربح المحقق من طرف هذا العقد يتم تحديده من قبل الأبنك الإسلامية بالاعتماد على مؤشر أسعار الفائدة، الشيء الذي يجعل عقد المرابحة مرتبطاً بشكل ما بنسبة سعر الفائدة ومنه فإن المخاطر السوقية لنسبة سعر الفائدة تؤثر على هامش ربح عقد المرابحة وينتج مخاطر سوقية لعقد المرابحة.

في هذا الإطار نقدم بحثاً يهدف إلى تقديم مقارنة تهدف إلى تقييم المخاطر السوقية لعقد المرابحة.

كلمات مفتاحية:

عقد المرابحة، هامش الربح، الأبنك الإسلامية، أسعار الفائدة، المخاطر السوقية.

إن تحديد هامش الربح لعقد المراجعة من قبل الأبنك الإسلامية يعتمد على أسعار الفائدة ومؤشراتها وهو ما يؤدي إلى الربط بين سعر الفائدة وهامش الربح.

وكما هو معلوم فإن سعر الفائدة يتعرض لعدة مخاطر من بينها مخاطر السوق، وبحيث أن هناك ارتباطاً بين سعر الفائدة وهامش الربح فإن هامش الربح يتعرض أيضاً لمخاطر السوق التي يتم تقييمها اعتماداً على مخاطر السوق ونسبة الفائدة.

وفي انتظار فك الارتباط بين هامش الربح لعقد المراجعة وأسعار الفائدة ومؤشراتها ثم اقتراح مقارنة أخرى لقياسه بعيدة كل البعد عن أسعار الفائدة ومؤشراتها واعتمادها بشكل رسمي، وتنزيلها على أرض الواقع. الشيء الذي يظل مسألة في غاية من الأهمية وذلك لتفادي أي انزلاق محتمل للأبنك الإسلامية إلى ممارسات من شأنها أن تمس شرعية عقد المراجعة، وأن تبعدها عن المنافسة غير المتكافئة والباعثة للشكوك، تقدم في هذه الورقة بحثاً يهدف إلى تقييم المخاطر السوقية لعقد المراجعة وفق مقارنة احتمالية.

إن تنظيم هذا البحث سيكون على الشكل التالي:

في البداية سنتطرق إلى تعريف المراجعة ثم نعرض بعد ذلك على العلاقة بينها وبين سعر الفائدة، وبعدها نتناول تقييم المخاطر السوقية لعقد المراجعة وفق مقارنة احتمالية.

أولاً: المراجعة

المراجعة في اللغة، تعني الناء في التجارة. أما في الاصطلاح فهي تنقسم إلى قسمين: مراجعة بسيطة ومراجعة مركبة.

المراجعة البسيطة: هي بيع سلعة معينة بثمنها الأصلي مع زيادة ربح معلوم ثابت ومتفق عليه.

أما المراجعة المركبة: فهي بيع المراجعة للآمر بالشراء، وتعني طلب شراء سلعة معينة بأوصاف محددة يقدمه الزبون أو العميل إلى البنك الإسلامي حيث يلتزم بشراء ما طلبه حسب الثمن المتفق عليه والذي يضم الثمن الأصلي للسلعة بالإضافة إلى هامش ربح معلوم وثابت ويكون أداء هذا الثمن بالتقسيط.

ثانياً: العلاقة بين هامش الربح لعقد المراجعة وسعر الفائدة

يتم تحديد هامش الربح لعقد المراجعة للآمر بالشراء من قبل الأبنك الإسلامية بالاسترشاد بمؤشر الليبور⁽¹⁾ وذلك قبل إبرام عقد المراجعة أي عند مرحلة المواعدة التي لا تعد بيعاً. ومؤشر الليبور هو معدل الفائدة الذي يستخدم من قبل الأبنك التقليدية من أجل تحديد تكلفة الإقراض أو الاقتراض في أسواق المال والذي يطبق على جزء كبير من المبادلات التجارية والقروض والعقود على المدى القصير حيث يعتمد من قبل الأبنك التقليدية في ممارسة نشاطها المالي.

إن ربط هامش الربح بأسعار الفائدة من أجل تحديد قيمته من قبل الأبنك الإسلامية جائز شرعاً⁽²⁾ عند مرحلة المواعدة، إلا أنه إذا تم هذا الربط في مرحلة عقد المراجعة للآمر بالشراء أي ربط هامش الربح بمؤشر ليبور فهذا العقد يصبح باطلاً لأنه عند ربط هامش الربح لعقد المراجعة بمؤشر ليبور يصبح هامش الربح غير ثابت ومتغيراً حسب المدة، حيث لا يتم الحسم في مقداره عند توقيع عقد المراجعة بل يحتسب عند نهاية كل مدة دفع القسط المستحق بعد تسوية ذلك بمؤشر ليبور. وهذا فيه جهالة في الربح مما يؤدي إلى بطلان عقد المراجعة، لأن من بين شروط عقد المراجعة أن يكون هامش الربح معلوماً ومحدداً وهو ما ذهب إليه المعيار الشرعي رقم 1 من معايير هيئة المحاسبة والمراجعات للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين المتعلقة بالمراجعة⁽³⁾.

بناء على ما سبق ذكره يمكن القول بأن هناك علاقة وطيدة بين هامش ربح عقد المراجحة وسعر الفائدة، وبالتالي فإن أي تغير في قيمة سعر الفائدة في السوق سيؤدي إلى تغير في قيمة هامش الربح لعقد المراجحة، ومنه فإن المخاطر السوقية لسعر الفائدة ستؤثر على هامش الربح لعقد المراجحة وينتج مخاطر سوقية لهذا الهامش.

ثالثا: المخاطر السوقية

وردت المخاطرة عند الفقهاء بمعاني متعددة " كالضمان أي تحمل تبعة الهلاك، أو الغرر " وذلك على اعتبار أن هذه الأخيرة مرتبطة بعوامل تدفع إلى عدم اليقين أو المقامرة، كون هذه المخاطرة يمكن أن تقع على أشياء قد تحدث أو لا تحدث. وللمخاطرة عدة تعاريف فمن الناحية القانونية تعني "احتمال وقوع حادث غير متوقع في المستقبل تنتج عنه أضرار مادية"، أما من الناحية الاقتصادية فهي تعني "عدم التأكد من الناتج المالي مستقلا" أي احتمال الانحراف عن النتائج المتوقعة بما يؤدي إلى الخسران. كما للمخاطرة أنواع متعددة موجودة في الأبنك، من أبرزها المخاطر السوقية حيث تعبر هذه الأخيرة عن عدم استقرار المؤشرات السوقية وتغير قيم الأصول المتداولة في السوق، إذ تنتج عن قيام البنك بالمناجزة في الأوراق والأصول المالية، وتظهر هذه المخاطر على شكل انحرافات في أسعار هذه الأوراق والأصول المالية عما هو متوقع، ويمكن استعمال عدة مقاربات احتمالية لقياسها وحسابها.

رابعا: المخاطر السوقية لسعر الفائدة

إن عملية الإقراض التي يقوم بها البنك لصالح زبائنه، والتي يدفع من خلالها جزءا من موارده المالية لتحصيل عائد مالي بنسبة فائدة محددة مقابل هذه العملية خلال مدة معينة، أو عملية الاقتراض التي يستفيد منها لصالحه، حيث يحصل على موارد مالية مقابل دفع نسبة فائدة محددة خلال مدة معينة، قد تنتج مخاطر تتمثل في الفوارق الناتجة بين أسعار الفائدة عند العمليتين، كإنخفاض معدلات الفائدة في العملية الأولى، وثباتها خلال العملية الثانية. كما قد تكون نتيجة تغيرات في أسعار الفائدة وتحركاتها في السوق، وهو ما قد يؤدي إلى تراجع في الموارد والأصول المالية يستتبع بخسائر مادية.

بناء على ما سبق ذكره، يمكن القول أن مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للبنك تتلخص في مخاطر الربح أو الخسارة التي قد تقع له جراء تقلبات أسعار الفائدة في السوق. وتتجلى هذه المخاطر في عدة أنواع أبرزها المخاطر السوقية، والتي تشير إلى تلك المخاطر الناتجة عن التغيرات في التدفقات النقدية المتوقعة الحصول عليها من الأصول المالية أي التقلبات التي تحدث في القيمة السوقية لهذه الأصول نتيجة تغير نسبة الفائدة.

خامسا: المخاطر السوقية لعقد المراجحة

إن تحديد قيمة هامش الربح لعقد المراجحة مرتبط بسعر الفائدة كما سبق وأن وضحنا آنفا، حيث يتم الأخذ بعين الاعتبار تطورات سعر الفائدة خلال الزمن في السوق لمعرفة ما قد تنتهي إليه القيم السوقية للمنتوجات موضوع عقد المراجحة، لأن تغير سعر الفائدة له تأثير على تطور القيم السوقية لهذه المنتوجات نظرا للعلاقة الموجودة بين سعر الفائدة ونسبة التضخم كما هو معلوم. ولما كان تقلب سعر الفائدة يدل على مخاطرها السوقية، وبما أن هناك ارتباطا وثيقا بين هامش الربح وسعر الفائدة، فإن تغير سعر الفائدة له تأثير على هامش الربح لعقد المراجحة، ويؤدي إلى تغير في قيمته، وحيث إن هذا التغير يدل على المخاطر السوقية لعقد المراجحة فإننا نخلص إلى أن المخاطر السوقية لسعر الفائدة تؤدي إلى حدوث مخاطر سوقية لعقد المراجحة.

سادسا: تقييم مخاطر عقد المراجعة

لقد تم سابقا توضيح العلاقة التي تربط المخاطر السوقية لسعر الفائدة بالمخاطر السوقية لعقد المراجعة، وعليه فإن تقييم المخاطر السوقية لعقد المراجعة يمكن أن يتم من خلال تقييم المخاطر السوقية لسعر الفائدة. ويتم تقييم تغير هذه الأخيرة من خلال عدة نماذج رياضية، أبرزها معادلات السلاسل الإحصائية التي على شكل معادلات تفاضلية إحصائية (أ).

نعتبر عن العلاقة الموجودة بين سعر الفائدة وهامش الربح لعقد المراجعة بواسطة معادلة رياضية (ب) يتم تحديد عناصرها بالاعتماد على عينة من المعطيات. وعند تحديد هامش الربح لعقد المراجعة بدلالة سعر الفائدة وفق نموذج هذه المعادلة الرياضية (ب)، يتم تعويض صيغة سعر الفائدة المحصل عليها سابقا من خلال المعادلة التفاضلية للسلاسل الإحصائية (أ) في المعادلة الرياضية الجديدة (ب)، ومن ثم نحصل على معادلة رياضية واحدة لهامش الربح لعقد المراجعة يمكن استعمالها لتحديد معادلة رياضية جديدة (ج) لتغير هامش الربح، والتي بدورها يتم استخدامها لحساب الخطر الذي غالبا ما يتم استعمال طريقة قيمة الخطر « Value at Risk » لحسابه. هذه القيمة تعبر عن القيمة السوقية لهامش الربح لعقد المراجعة.

خاتمة

إن قيمة هامش الربح لعقد المراجعة لها علاقة وطيدة بسعر الفائدة، لأن تحديد قيمة هذا الهامش يتم اعتمادا على سعر الفائدة، وبالتالي فإن المخاطر السوقية التي يتعرض لها سعر الفائدة ستؤثر على هامش الربح لعقد المراجعة، ومن ثم تنشأ مخاطر سوقية لهذا الهامش. في هذا السياق قمنا باقتراح مقارنة احتمالية من أجل تقييم المخاطر السوقية تعتمد على السلاسل الإحصائية ذات معادلات تفاضلية، وكذلك معادلات رياضية أخرى تنظم العلاقة بين سعر الفائدة وهامش الربح لعقد المراجعة.

المراجع

1. مؤشر الليبور كما عرفه الدكتور سامر قنطحي: "نظام الليبور هو المؤشر الرئيسي الذي تستخدمه البنوك الربوية ومؤسسات الائتمان والمستثمرون لتثبيت تكلفة الاقتراض في أسواق المال في جميع أنحاء العالم، وكلمة Libor هي اختصار لمعدل الفائدة المعروف من قبل مصرف لندن، ويستخدم الليبور لحساب معدلات الفائدة الربوية المطبقة في قطاع كبير من العقود والقروض والتبادل التجاري على المدى القصير. ويتم وضع الليبور من قبل جمعية المصارف البريطانية BBA عند تثبيت معدل الليبور وتبادل ال BBA الرأي مع Libor Steering Group التي تقود نشاط ممارسي سوق المال في لندن". (كتاب معيار قياس أداء المعاملات المالية الإسلامية بديلاً عن مؤشر الفائدة ص 16 بتصرف).
2. مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد 8 ج 6846833.
3. مصطفى الحشلوفي وفارس حمزة، 3 دجنبر 2015، قياس هامش الربح لعقد المراجعة وفق مقارنة احتمالية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 40.
4. حسام الدين عفانة، 2009/8/28، بيع المراجعة المركبة كما تجرته المصارف الإسلامية في فلسطين، مؤتمر الاقتصادية الإسلامي وأعمال الأجور، جامعة الخليل.
5. يوسف القرضاوي، 1986 م، بيع المراجعة للآمر بالشراء كما تجرته الأبنك الإسلامية، الطبعة الثانية، نشر مكتبة وهبة القاهرة.
6. يوسف القرضاوي، 2003 م، فوائد البنوك هي الربا الحرام، بيروت، مؤسسة الرسالة.
7. حسام الدين عفانة، 1997 م، بيع المراجعة للآمر بالشراء، مطبعة النور الحديثة، القدس، الطبعة الأولى.
8. شمسية إساعيل، 1425 هـ، الربح في الفقه الإسلامي: ضوابطه وتحديده في المؤسسات المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار النفائس عمان.

9. حسام الدين عفانة، 2009/8/28، بيع المراجحة المركبة كما تجرته المصاريف الإسلامية في فلسطين، مؤتمر الاقتصاد الإسلامية الإسلامي وأعمال الأجرور جامعة الخليل.
10. Econométrie, Régis Bourbonnais, 3^{ème} édition, 2000, Dunod, Paris.
11. Faris HAMZA et Jacques JANSSEN, (2009), 'Choix optimal des actifs financiers et gestion de portefeuille', HERMES Sciences Publication-Lavoisier, (Collection Méthodes Stochastiques Appliquées), Londres – Paris.
12. Faris HAMZA and Jacques JANSSEN, (1998) 'The Mean/Semi-variances Approach to Realistic Portfolio Optimization Subject to Transaction Costs'. Applied Stochastic Models and Data Analysis, Vol 14, N° 4, pp. 275-283.
13. M. El Hachloufi, Z. Guennoun, F. Hamza, Stocks Portfolio Optimization Using Classification and Genetic Algorithms, Vol 6, 2012, Applied Mathematical Sciences, no: 94, 4673 – 4684.
14. M. El Hachloufi, Z. Guennoun, F. Hamza, Issue 2012, Minimizing Risk Measure Semi-Variance Using Neural Networks and Genetic Algorithms, Journal of Computational, Optimization in Economics and Finance, Volume 4, p:1-12.
15. M. El Hachloufi, Z. Guennoun, F. Hamza, Issue 3 October 2013, Optimization of Stocks Portfolio Using Genetic Algorithms and Value at Risk, International Journal of Mathematics and Computation, Vol. 20, p:30-39.
16. M. El Hachloufi, Z. Guennoun, F. Hamza Issue 104 (2013), Optimization Stocks Portfolio Optimization using Neural Network and Genetic Algorithm, International Research Journal of Finance and Economics, p :119-129 .
17. M. El Hachloufi, F. Hamza, J. Janssen, A Mathematical Approach for Modeling Marge of Murabaha Islamic Banking Product, 2015, Journal of Applied Statistical Science, Volume 21, Number 4, pp. 397-407.
18. M. El Hachloufi, F. Hamza, A. AKHRIF, 2015, Statistical Analysis of Islamic Banks Financing Modes, International Research Journal of Finance and Economics, Issue 130 February.